تونس: توقيف برلماني بعد صدور حكم بسجنه في قضية تحرش

أوقف الأمن التونسي النائب في البرلمان زهير مخلوف تنفيذاً لحكم صادر عن محكمة بسجنه في قضية أخلاقية، وفقاً لوكالة الأنباء الألمانية.

وقالت وزارة الداخلية، إنها ألقت القبض على مخلوف في ضيعة فلاحية بجهة نابل، بعد 24 ساعة من صدور الحكم.

وأصدرت محكمة نابل حكماً بالنفاذ العاجل لمدة عام ضد مخلوف في قضية تحرش جنسي قامت بتحريكها ضده طالبة في 2019.

وواجه مخلوف، الذي كان مرشح حزب «قلب تونس» عن دائرة نابل في الانتخابات التشريعية، تهمة التحرش الجنسي والمجاهرة بما ينافي الحياء.

وبعد قرار الرئيس قيس سعيد تجميد البرلمان وإعلان التدابير الاستثنائية في البلاد ورفع الحصانة البرلمانية عن النواب، وضع زهير مخلوف قيد الإقامة الجبرية في أغسطس الماضي قبل رفعها في العاشر من أكتوبر الماضي.

الحكومة والأمم المتحدة تنفيان التنسيق وسط دعوات لسلامة المدنيين

القوات اليمنية المشتركة تنسحب من الحديدة وتعيد تموضعها جنوباً

عناصر الشرعية في الحديدة

في تطور ميداني أثار جدلاً واسعاً في الأوساط اليمنية أقدمت «القوات المشتركة» في الساحل الغربي على تنفيذ انسحاب مفاجئ من مواقعها في محافظة الحديدة، ووصفت ذلك بأنه يأتي في سياق «إعادة تموضع»، فيما نفت الحكومة اليمنية والأمم المتحدة معرفتهما المسبقة بهذه الخطوة، وسط مخاوف من قيام الميليشيات الحوثية بأعمال انتقامية بحق السكان في المناطق التي تم الانسحاب منها.

وبحسب مصادر ميدانية تحدثت لـ«الشرق الأوسط» أنهت القوات المشتركة التي تضم ثلاثة تشكيلات رئيسية هي ألوية العمالقة الجنوبية وألوية المقاومة الوطنية والألوية التهامية عملية إعادة الإنتشار من محيط مدينة الحديدة شمالاً إلى الجنوب بمحاذاة الساحل وصولاً إلى منطقة الفازة، بامتداد نحو 100 كلم، في حين قام الحوثيون بالسيطرة على تلك المناطق مع قيامهم بعمليات دهم واعتقالات وشن هجمات باتجاه مدينة الخوخة التي تعد آخر مناطق محافظة الحديدة جنوباً.

وفي الوقت الذي أكدت المصادر انسحاب القوات بكامل عتادها، أكد الفريق الحكومي بلجنة تنسيق إعادة الانتشار القائم بموجب اتفاق استوكهولم المبرم في ديسمبر 2018 أن ما يجري حالياً في الساحل الغربي من إعادة انتشار للقوات يتم دون معرفة الفريق الحكومي ودون أي تنسيق مسبق معه.

وقال الفريق في بيان رسمي إن «إجراءات إعادة الانتشار يفترض أن تتم كما هو المعتاد بالتنسيق والتفاهم مع بعثة الأمم المتحدة (أونمها) في الحديدة عبر الفريق الحكومي».

وأضاف البيان أنه «من المهم التذكير بأن الفريق الحكومي قد علق أعماله منذ عدة أشهر مطالبا بالتحقيق في مقتل أحد ضباطه قنصاً من قبل الميليشيات الحوثية في إحدى نقاط الرقابة المشتركة ومطالبا البعثة بنقل مقرها لمواقع محايدة».

وأكد البيان أن الفريق «قد أشار بشكل مستمر للانتهاكات الحوثية المستمرة لاتفاق استوكهولم والتعنت الواضح في عرقلة تنفيذه عبر الهجوم المتكرر بالصواريخ والمسيرات والقذائف على المدنيين بالإضافة إلى عرقلة وتقييد عمل بعثة الأمم المتحدة (أونمها) وغير ذلك من الخروقات والانتهاكات».

وعد الفريق الحكومي أن أي تقدم للحوثيين في مناطق سيطرة الشرعية في محافظة الحديدة تحت أي ظروف مخالفة صريحة لروح ونصوص اتفاق استوكهولم ويعتبر ذلك خرقا فاضحا للاتفاق يجب أن يكون للمجتمع الدولي موقف صريح وواضح تجاهه.

في السياق نفسه، نفت البعثة الأممية في تغريدات على موقعها في «تويتر» معرفتها المسبقة بإعادة الانتشار وقالت إنها «تتابع تقارير عن انسحاب القوات المشتركة من مدينة الحديدة وجنوب المحافظة باتجاه التحيتا وسيطرة أنصار الله (الحوثيون) على المواقع التي تم إخلاؤها» وأنه «لم يتم إبلاغ بعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة (UNMHA) مسبقا».

وأضافت أنها «تنسق مع الأطراف لإثبات الحقائق على الأرض وتدعوهم إلى ضمان سلامة وأمن المدنيين في، وحول، تلك المناطق التي حدثت فيها تحولات في الخطوط الأمامية».

من جهته، كان نائب المتحدث باسم الأمين العام للأمم المتحدة فرحان حق قال إنهم «على علم بالتقارير التي تفيد بانسحاب القوات الحكومية اليمنية من المناطق المحيطة جنوب مدينة الحديدة حتى مديرية التحيتا». كما أنهم على علم بأن قوات الحوثيين انتقلت إلى تلك المناطق التي تم إخلاؤها.

وأضاف حق «لم نكن على علم مسبق بهذه التحركات، ومع ذلك فإن بعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة تراقب الوضع وتنسق حاليا مع الأطراف على الأرض وتقوم بعمل ما يجب بما يفرضه الواقع والضرورة بحسب صلاحياتها».

ودعا المتحدث الأممي «جميع أطراف النزاع للحفاظ على أمن المدنيين في المناطق التي تم فيها الانسحاب وتغيرت فيها خطوط المواجهة الأمامية».

وفي حين أحدثت عملية الانسحاب المفاجئة جدلا واسعا في الأوساط اليمنية، لجهة التخلي عن مناطق محررة واسعة لمصلحة الميليشيات الحوثية، أصدرت القوات المشتركة بيانا أوضحت فيه ملابسات ما قامت به، مع التلميح إلى أنها ترتب لخوض المعركة مع الحوثيين في جبهات أخرى غير مشمولة باتفاق استوكهولم.

وقالت القوات المشتركة في البيان إنها «تتابع تطورات اث المتتالية عقب تنفيذها قرار إخلاء المناطق المحكومة باتفاق (السويد)، لكون تلك المناطق محكومة باتفاق دولي يبقيها مناطق منزوعة السلاح وآمنة للمدنيين الذين وقّع اتفاق (السويد)؛ بحجة حمايتهم وتأمينهم».

خسائر حوثية جنوب مأرب والشرعية تدعو لوقف تدخلات «حزب الله»

في الوقت الذي تواصلت فيه المعارك التي يخوضها الجيش اليمني الوطني والمقاومة الشعبية في مواجهة الميليشيات الحوثية في جبهات محافظة مأرب، أفادت مصادر عسكرية بتكبد الميليشيات خسائر بشرية ومادية، لا سيما في جنوب المحافظة.

وإذ تستميت الميليشيات المدعومة من إيران وأذرعها في المنطقة منذ أشهر للسيطرة على المحافظة النفطية حيث أهم معقل للحكومة الشرعية، دعت الأخيرة الحكومة اللبنانية والجامعة العربية والمجتمع الدولي إلى الضغط على «حزب الله» اللبناني لوقف تدخله في الشأن اليمني، منتقدة التصريحات الأخيرة لأمين عام الحزب حسن نصر الله بخصوص المعارك في مأرب.

وقال وزير الإعلام والثقافة والسياحة في الحكومة اليمنية معمر الإرياني إن «تصريحات أمين عام ميليشيا (حزب الله) حسن نصر الله، تكشف مستوى انخراط نظام طهران وميليشياته الطائفية بالمعارك الدائرة في جبهات محافظة مأرب، ضمن ما يعتبرها هذا المحور معركة مصير لمشروعه التوسعي بجذوره وأحقاده التاريخية والطائفية، وأهميتها كمنطلق لتغيير وجه المنطقة والعالم».

ووصف الإرياني في تصريحات رسمية ما يحدث منذ التصعيد العسكري لميليشيا الحوثي في مأرب بأنه «معركة إيرانية خالصة»، وقال إن الحرس الثوري وميليشيا «حزب الله» يشاركان ميدانيا في التخطيط وإدارة العمليات العسكرية والتسليح والقتال على الأرض، وإن قرار ميليشيا الحوثي السياسي والعسكري، رهن بالأجندة التدميرية الإيرانية وأطماعها التوسعية.

وأضاف الوزير اليمني أن «مأرب (...) تخوض معركة كل اليمنيين وكل العرب، وحتى العالم في مواجهة الإرهاب الإيراني، الذي لا يشكل خطرا على اليمن والمنطقة فحسب، بل البشرية جمعاء». وفق تعبيره. وأشار إلى أن العلاقة بين ميليشيا الحوثي و«حزب الله» اللبناني لم تبدأ مع الانقلاب، وقال إنها «تعود الى سنوات الحرب الأولى في صعدة، التي تشكلت فيها هذه الحركة الإرهابية برعاية إيرانية، ووصاية كاملة من (حزب الله) الذي أنشأ ولا يزال يحتضن الجهاز السياسي والمؤسسات الإعلامية للحوثي في الضاحية الجنوبية».

وأكد الإرياني أن «محافظة مأرب رفضت التسليم بهذا المشروع وكانت حائط الصد الأول منذ سبع سنوات، وأنها قادرة على إسقاط هذا المشروع ودفنه في صحاريها ووديانها وجبالها». ودعا وزير الإعلام اليمني لبنان حكومة وشعبا للضغط لوقف تدخلات ميليشيا «حزب الله» في الشأن اليمني، والتي قال إنها «أدت لتفجير الحرب وتصاعد نزف الدم وتفاقم المعاناة الإنسانية»، وإلى سحب خبراء ومقاتلي الحزب المتورطين في جرائم حرب في اليمن، وإغلاق المكاتب السياسية لميليشيا الحوثي وقنواتها ومنابرها الإعلامية.

وطالب الإرياني جامعة الدول العربية «بأداء دورها المفترض في هذه المعركة التي اتضحت معالمها ويخوضها اليمنيون نيابة عن الأمة العربية». كما طالب المجتمع الدولي والدول دائمة العضوية في مجلس الأمن «بالقيام بمسؤولياتهم القانونية وفق مبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وتشديد الضغوط على ميليشيا (حزب الله) اللبناني لوقف تدخلاتها السافرة في الشأن اليمني، وبتصنيف ميليشيا الحوثي منظمة إرهابية، أسوة بالميليشيات الطائفية الإيرانية بالمنطقة». بحسب قوله.

إدانة أميركية وأممية لاستخدام العنف المفرط

«مواكب غضب» في شوارع السودان.. وقتلى وجرحى برصاص الشرطة

الاحتجاجات في السودان

شهدت العاصمة السودانية الخرطوم، ومدن أخرى، مواكب غضب هادرة، لرفض الحكم العسكري، في اختبار قوة مفتوح، في الشوارع، واجهتها الشرطة وقوى الأمن، بإطلاق الرصاص الحي والمطاطي، والغازات المسيلة للدموع، ما أدى الى سقوط عشرات القتلى والجرحى.

وصدرت بيانات دولية عديدة، تدين استخدام العنف المفرط، ضد الحشود التي تدفقت إلى الشوارع لرفض «الانقلاب العسكري». ويعتبر هذا التحرك مصيريا للشارع الذي يريد إثبات نفسه، وللسلطة التي سيتعيّن عليها التحلي بضبط النفس لطمأنة المجتمع الدولي.

ومنذ الصباح الباكر، انتشر بكثافة في شوارع الخرطوم وأمّ درمان جنود وعناصر من قوات الدعم السريع وأغلقوا الجسور التي تربط العاصمة بضواحيها وتتقاطع مع المحاور الرئيسية.

وقالت تقارير إعلامية عديدة، وشهود عيان، إن الأجهزة العسكرية استخدمت عنفاً مفرطاً ضد المحتجين السلميين، واستخدمت بكثافة الغاز المسيل للدموع والرصاص الحي والمطاطي، في محاولة منها لتفريق مئات الآلاف من المحتجين، الذين خرجوا في جموع هادرة، بيد أن المحتجين واجهوا أجهزة الأمن. وقالت لجنة الأطباء المركزية – هيئة طبية نقابية – إن عددا من المحتجين سقطوا قتلى، فيما أصيب العشرات بالرصاص وعبوات الغاز، بعضهم حالتهم حرجة، ولاحقاً ذكرت اللجنة ومصادر طبية أن 5 أشخاص «ارتقوا شهداء» حتى الآن، فيما لا يزال العشرات يتلقون العلاج في المشافي القريبة من أمكنة التجمعات، وأن هناك عددا كبيرا من الإصابات المتفاوتة بالرصاص الحي في مناطق الخرطوم المتفرقة.

وتواجه الطواقم الطبية صعوبات بالغة في إيصال المصابين للمستشفيات، فيما ذكرت مصادر طبية للصحيفة أن ثلاثة آخرين توفوا متأثرين بجراحهم في مستشفيات مستشفى الأربعين بأم درمان، وثالث بمستشفى رويال كير، ورابع بمستشفى فيوتشر بالخرطوم، ولم تؤكد مصادر رسمية أعداد القتلى والجرحى والإصابات، في الخرطوم وولايات البلاد الأخرى. ونددت اللجنة الطبية بالقمع المفرط الذي استخدمته السلطات ضد المحتجين السلميين، وقالت إنها استخدمت جميع أساليب البطش المتاحة لها، فيما قال المكتب الموحد للأطباء إن القوات الأمنية هاجمت أحد المستشفيات «شرق النيل» وأثارت الرعب داخله، واعتدت بالضرب على الأطباء والكوادر الصحية، واعتقلت نائبا اختصاصيا يعمل بالمستشفى وشنت حملة تفتيش على هواتف الأطباء والعاملين. وأدانت الولايات المتحدة استخدام العنف المفرط تجاه المتظاهرين السلميين. وقالت السفارة الأميركية في الخرطوم، نأسف للخسائر بالأرواح وإصابة المتظاهرين الذين خرجوا من أجل الحرية والديمقراطية وندين الاستخدام المفرط للقوة. ودعا الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة للسودان فولكر بيرتس، قوات الأمن السودانية، لممارسة «أقصى درجات ضبط النفس واحترام الحق في التجمع السلمي وحرية التعبير». وقال في تغريدة عبر حسابه بموقع «تويتر»: في ضوء مظاهرات بالسودان، أدعو مرة أخرى قوات الأمن لممارسة أقصى درجات ضبط النفس واحترام الحق في التجمع السلمي وحرية التعبير، وعلى المتظاهرين أن يحافظوا على مبدأ سلمية الاحتجاج. من جهته، قال وزير الثقافة والإعلام حمزة بلول في أول ظهور له بعد إطلاق سراحه، في موكب بالخرطوم، إن «إرادة الشعب السوداني أقوى من أي إرادة أخرى، ولا تستطيع مؤسسة أو شخص فرض وصايتها عليه»، وأضاف: «لا يوجد خيار بخلاف الدولة المدنية، وسنستمر في التظاهرات السلمية حتى إسقاط الانقلاب ومحاكمة جميع الانقلابيين وأخذهم إلى سجن كوبر».

رئيس مجلس الدولة الليبي يرجّح تأجيل الانتخابات ثلاثة أشهر

رجّح رئيس مجلس الدولة الليبي خالد المشري تأجيل الانتخابات في ليبيا لمدة ثلاثة أشهر، للتوافق على قوانين الانتخابات.

ودعا المشري، في تصريحات إعلامية على هامش ندوة صحافية عقدها بمدينة إسطنبول التركية، إلى مقاطعة الانتخابات، قائلاً: «إذا بلغت نسبة المشاركة صفراً في عدد من الدوائر الانتخابية، فهذا يجعلها باطلة قانوناً».

وأضاف المشري أن مجلس الدولة «لن يشارك في الانتخابات ولن يعرقلها، لكنه قدم طعوناً لدى القضاء للفصل في قرارات المفوضية العليا للانتخابات»، مبيناً أن القضاء الإداري «له صلاحية النظر في الطعون المتعلقة بقرارات المفوضية العليا للانتخابات».

وخلال الندوة الصحافية، قال المشري إن موقف الولايات المتحدة الأميركية ودول أخرى، حسبما تم إطلاعهم به، يتمثل في أنه «إذا استطعنا إجراء الانتخابات بهذه القوانين فهذا جيد، وإن كان لا بد من تعديلها فلا مشكلة».

وأضاف أن تركيا وإيطاليا «لا تؤيدان إجراء الانتخابات في ظل قوانين معيبة، وتعدان إجراءها بهذا الشكل سيؤدي إلى الحرب وتقسيم البلاد». واستضافت فرنسا مؤتمر باريس العالمي حول ليبيا، للدفع باتجاه إجراء الانتخابات المقررة في البلاد يوم 24 ديسمبر المقبل. وناقش المؤتمر، وهو الثالث الذي تستضيفه فرنسا بشأن ليبيا منذ عام 2017، خطة إخراج المرتزقة والمقاتلين الأجانب والقوات الأجنبية من ليبيا، وتوفير الظروف الملائمة لإجراء الانتخابات البرلمانية والرئاسية.

وكان رئيس المفوضية الوطنية العليا للانتخابات في ليبيا عماد السايح أعلن في وقت سابق، فتح باب الترشح للانتخابات البرلمانية والرئاسية.